ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

160 EX/45
١٦٠م ت/٤٥
باريس، ٢٠٠٠/٨/٢٤
الأصل: انجليزي

الدورة الستون بعد المائة

البند ٩,٤ من جدول الأعمال المؤقت

تقييم سياسة اليونسكو المتعلقة بالتقارير العالمية

الملخص

تقدم هذه الوثيقة تقرير التقييم الخارجي لسياسة اليونسكو المتعلقة بالتقارير العالمية، الذي جرى طبقاً لمحاضر الدورة الثلاثين للمؤتمر العام (الجزء ٢) وتقرير اللجنة الأولى، الفقرة ١٦ من دورة المؤتمر العام المذكورة.

كما أنها تقدم تعليقات المدير العام بشأن التقرير.

القرار المطلوب: الفقرة ١١.

المحتويات

الصفحة

تعليقات المدير العام	١
ملخص تنفيذي	٣
أولا – المقدمة	٧
ثانيا – الوضع الراهن – نظرة عامة	٨
ثالثا – التقارير العالمية في منظومة الأمم المتحدة	١٠
رابعا – نحو إطار لإعداد التقارير العالمية في اليونسكو	١٤
خامسا –التوصيات	١٨

الملاحق

الملحق الأول – قائمة بأسماء المقيّمين والخبراء الأخصائيين

الملحق الثاني – التقارير العالمية لليونسكو، ١٩٨٩–١٩٩٩ – سنة النشر وعدد الصفحات

الملحق الثالث – إنتاج التقارير العالمية لليونسكو

الملحق الرابع (أ) – توزيع التقارير العالمية لليونسكو

الملحق الرابع (ب) – توزيع التقارير العالمية لليونسكو

الملحق الرابع (جـ) – توزيع التقارير العالمية لليونسكو

تعليقات المدير العام

١ – يلاحظ المدير العام بارتياح نتائج عملية التقييم التي قام بها فريق من المقيّمين الخارجيين يمثلون مجموعة متنوعة من الخبرات المهنية في المجالات التي يشملها التقييم مشفوعة بمعرفة دقيقة بأوضاع اليونسكو. ويخص بالشكر اللجنة الوطنية لليونسكو في هولندا لدورها الفاعل في صياغة اقتراحات التقييم وتوفير ظروف عمل ممتازة لفريق التقييم.

٢ – ويلاحظ تقدير فريق التقييم للمساهمة التي قدمتها الأقسام الموضوعية في الأمانة وخدماتها المركزية ذات الصلة إلى المرحلة الأولية الداخلية لعملية التقييم.

٣ – ويلاحظ أيضا بارتياح تحليل المقيّمين للوضع الحالي المجمل على النحو التالي: "... تتسم كافة تقارير اليونسكو العالمية بمستوى مهني عال جدا. وتشتمل معظم التقارير، على ثروة من المعلومات على المستويين الكمي والنوعي مقدمة بطريقة جذابة لكثير من القراء. وهو إنجاز رائع بالنظر للقيود من حيث المالية والموظفين المفروضة على عملية إعداد هذه التقارير". ومن ذلك أيضاً "... أن التقارير العالمية يمكن أن تكون أداة فعّالة لإبراز صورة اليونسكو ودورها كمنظمة فكرية وأخلاقية في إطار الأمم المتحدة.

٤ – ويتفق مع الخلاصة الرئيسية – مع بعض التحفظات بالنسبة للصياغة – التي خرجت بها عملية التقييم والتي ترى أن هناك "... الكثير من التحسينات التي يمكن إدخالها على مجمل سياسات اليونسكو فيما يتعلق بالتقارير العالمية"؛ كما يتفق مع انشغال المقيّمين بشأن "... الطريقة القاصرة المفتقرة إلى الشفافية التي أدمجت بها التقارير العالمية في أنشطة المنظمة واستراتيجياتها الشاملة في مجال الاتصالات".

٥ – بل إنه يشاطر المقيّمين رأيهم أن الأمر لا يتعلق بمدى ملاءمة التقارير الفردية التي تصدرها اليونسكو بقدر ما يتعلق بنظام إصدار اليونسكو للتقارير. وهو يعتقد مثلهم أن من بين القضايا المركزية التي ينبغي أن تحظى باهتمام جدي قضيتا تحديد الجمهور المستهدف وإعداد استراتيجية اتصال ملائمة. ويتفق في هذا الصدد تماما مع تحليل الوضع الراهن الوارد في الفقرة ٤٤ والمفصّل في الفقرتين ٥٢ و٥٣ من تقرير التقييم.

٦ – ويوصي تقرير التقييم بأنه يتعين في المستقبل الاكتفاء بـ "تقرير عالمي واحد لليونسكو" ينشر "كل سنتين ويتناول مسألة محددة تختارها أجهزة المنظمة بطريقة تفاعلية. وتعرض على المؤتمر العام لمزيد من المناقشة" (الفقرة ٧٦)، وفي هذه الأثناء ينبغي للتقارير العالمية الحالية "أن تستمر في الصدور كل أربع أو ست سنوات كتقارير تحليلية عن تقدم المعارف في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات" (الفقرة ٧٤). ويتفق المدير العام من ناحية المبدأ مع المغزى العام لهذه التوصية، إلاّ أنه يرى أن النماذج والخطط التي طبقت بنجاح في أماكن أخرى من منظومة الأمم المتحدة – والتي اتخذها المقيّمون كأمثلة لممارسات جيدة – لا يمكن أن تطبق بسهولة في حالة اليونسكو.

٧ – إن التغييرات التي أوصى بها المقيّمون ينبغي أن تدرس بعمق مع الأخذ بعين الاعتبار ما يترتب عليها من نتائج فيما يتعلق بتنظيم العمل والموارد المالية والبشرية اللازمة، والوقت اللازم للتنفيذ وما إلى ذلك. والواقع أن الاعتماد اللازم لكل إصدار سيكون، وفقاً لتقدير أولي، أقرب إلى مبلغ يتراوح بين ٤ و ٥ مليون دولار أمريكي (بما في ذلك تكاليف الموظفين والنفقات الإدارية) منه إلى مبلغ

٧٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ – ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي (الوارد في الفقرة ٤٩) هذا إذا أريد للتقرير أن يكون من ناحية المضمون والنوعية بالمستوى الذي يجذب اهتمام الجمهور ويؤثر على السياسة العامة على نحو ما يفعله تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية أو تقرير التنمية العالمي الذي يصدره البنك الدولي.

٨ – وهناك نقطة أخرى بحاجة إلى إيضاح وهي أن المقيّمين يبدو أنهم يدرجون "التقرير العالمي" الذي يقترحونه في نفس فئة تقرير "دلور" و"بيريز دي كويلار"؛ وهو أمر مضلل، فهذان التقريران أعدتهما لجنتان مستقلتان بينما التقرير العالمي سوف تعده الأمانة.

٩ – أما التوصية الخاصة باعتماد فئة جديدة من التقارير، أي "تقارير اليونسكو" بشأن التربية، والعلم، والعلوم الاجتماعية، والثقافة، والاتصال، فهي أيضا مقبولة بصفة عامة. إلا أنه ينبغي القيام بدراسة وافية بخصوص ما قد يترتب على هذا الأمر من آثار من حيث دورية الإصدار، والعدد، والمضمون، والاحتياجات في مجال الموظفين والميزانية، والعلاقة مع التقرير العالمي وغير ذلك من أمور.

١٠– ويرى المقيّمون في الفقرة ٦٦ من تقريرهم أن مناقشة المؤتمر العام لموضوع من موضوعات الساعة قد يسهم في إعداد تقرير اليونسكو العالمي عن هذا الموضوع. والمدير العام إذ يعترف بأن هذه التوصية جديرة بالاعتبار يرى أن تنفيذها يقع في نطاق مسؤوليات الهيئتين الرئاسيتين في المنظمة.

١١– ومشروع القرار التالي مقدم إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **وقد درس** الوثيقة ١٦٠م ت/٤٥ "تقييم سياسة اليونسكو المتعلقة بالتقارير العالمية"،

٢ – **يلاحظ بارتياح** المستوى الرفيع للعمل الذي قام به فريق المقيّمين الخارجيين،

٣ – **ويحيط علما** باهتمام بالغ بالنتائج والتوصيات التي وردت في هذه الوثيقة،

٤ – **ويرى** أن طابعها الشامل والعميق والبنّاء من شأنه الإسهام في إعداد إجراءات ملموسة تهدف إلى إجراء تحسين جذري لنظام اليونسكو في كتابة التقارير العالمية،

٥ – **وإذ يدرك** أن الإجراءات التي أوصى بها المقيّمون قد تترتب عليها آثار هامة بالنسبة للمنظمة على صعيد أساليب العمل وطرائقه، والموارد المالية والبشرية، بالإضافة إلى عامل الوقت وعوامل أخرى؛

٦ – **يدعو المدير العام** إلى تطبيق توصيات المقيّمين على العمل الجاري الخاص بإعداد بعض تقارير اليونسكو تطبيقا ملائما؛

٧ – **كما يدعو المدير العام** إلى أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته الحادية والستين بعد المائة تقريرا أكثر تفصيلا عن الآثار العملية التي تترتب بالنسبة للمنظمة جرّاء الأخذ بجميع توصيات المقيّمين.

تقييم خارجي لتقارير اليونسكو العالمية

ملخص تنفيذي

١ – دعا قرار من قرارات الدورة الثلاثين للمؤتمر العام إلى إجراء تقييم داخلي لسياسة اليونسكو المتعلقة بالتقارير العالمية، يقوم بمراجعته بعد ذلك فريق صغير من خبراء المقيّمين الخارجيين من الدول الأعضاء. وتغطى تكاليف هذه المراجعة الخارجية من مساهمات الدول الأعضاء المهتمة بالأمر. وكان من المزمع تقديم التقرير المتعلق بهذا التقييم إلى المجلس التنفيذي في دورته الستين بعد المائة.

٢ – لقد اجتمع فريق المقيّمين الخارجيين في أوغستغيست، في هولندا، في الفترة ما بين ٢٦ و ٢٨ مايو/ أيار ٢٠٠٠، وقامت اللجنة الوطنية الهولندية لليونسكو باستضافة هذا الاجتماع. وذكّر الأستاذ بيتر دي ماير، رئيس اللجنة، في كلمته الافتتاحية، الفريق بأن قرار المؤتمر العام دعا إلى تقييم تقارير اليونسكو العالمية، "من حيث فعاليتها السياسية، ومكانتها داخل المنظمة، وعلاقتها بتقارير منظمات الأمم المتحدة الأخرى".

استعراض عام للوضع الحالي

٣ – سجلت في التسعينيات زيادة ملحوظة في عدد التقارير العالمية التي تصدرها وكالات الأمم المتحدة. وقد ساهمت اليونسكو وحدها، خلال فترة عامي ١٩٩٨/١٩٩٩ بخمسة تقارير كانت ثلاثة منها قد ظهرت للمرّة الأولى. وتعتبر جميع التقارير العالمية لليونسكو ذات مستوى مهني رفيع للغاية. كما تعرض في معظم التقارير معلومات ثريّة، من حيث الكمية والنوعية، بطريقة جذابة للقرّاء. وهذا إنجاز جدير بالاعتبار نظرا للقيود المفروضة على إعداد هذه التقارير من حيث الموارد المالية والبشرية المخصصة لها والمحدودة جداً.

٤ – تمثل التقارير العالمية في حد ذاتها أداة فعّالة لزيادة وضوح اليونسكو ودورها كمنظمة فكرية وأخلاقية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وإذا كانت هناك منظمة واحدة في الأمم المتحدة يشكل إعداد التقارير العالمية جزءاً من مهامها الأساسية، فهي بلا شك اليونسكو.

٥ – ومع ذلك وجد الفريق أن هناك مجالا متسعا لتحسين السياسة العامة للمنظمة فيما يتعلق بإعداد التقارير العالمية. فقد أعرب أعضاء الفريق عن قلقهم بشأن الطريقة غير الملائمة والمفتقرة إلى الشفافية التي يجري بها دمج التقارير العالمية في أنشطة المنظمة وفي استراتيجياتها الشاملة في مجال الاتصال. ويضاف إلى ذلك أنه لا يوجد لدى المنظمة في الوقت الحاضر تصوّر واضح ودقيق لما تسميه "تقريراً عالمياً لليونسكو"، كما أنه ليس من الواضح دائما من الذي يوجه أي نوع من الرسائل وإلى أي جهة ولأي غرض.

٦ – أما التقارير الطليعية لوكالات الأمم المتحدة الأخرى، فهي بشكل عام على مستوى رفيع للغاية، كما تعتبر جزءا من استراتيجياتها التنظيمية الشاملة. فهذه الوكالات حريصة على أن تكون تقاريرها مخططة تخطيطا جيدا، وأن تصدر في المواعيد المناسبة وأن تحظى بترويج ملائم، وأن يكون تأثيرها كبيرا على المناقشات الهامة المتعلقة بالسياسة العامة.

٧ – وإذا قورنت تقارير اليونسكو العالمية بأهم التقارير الطليعية لوكالات الأمم المتحدة الأخرى، فإنها تبرز بشكل ملحوظ من حيث عددها وحجمها ولكن ليس من حيث تأثيرها على السياسة العامة.

٨ – وبالإضافة إلى ما تقدم، هناك تقارير عالمية أخرى لليونسكو تمّ الإعلان عنها أو هي في مرحلة الإنتاج. ويعرب الفريق عن بالغ قلقه إزاء التزايد السريع لتقارير اليونسكو العالمية في غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا. ويؤدي ذلك بالضرورة إلى انتقاص القيمة المضافة للتقرير العالمي على الرغم من الجودة الجوهرية التي تتسم بها تقارير اليونسكو العالمية وتفاني وخبرة محرريها و/أو مؤلفيها.

٩ – وقد كشفت عمليات التقييم الداخلية التي أجريت لتقارير اليونسكو العالمية عن وجود صعوبات كبيرة في عمليتي الإنتاج والتوزيع.

١٠– وانتهى الفريق إلى أن تقارير اليونسكو العالمية تفتقر حاليا إلى الكتلة الحرجة اللازمة للاضطلاع بدور بارز في تحديد الاتجاهات الكبرى للسياسة العامة على المستوى العالمي. ويشك الفريق في دوام إصدار جميع هذه التقارير – مع الحفاظ على مكانتها بوصفها تقارير عالمية – ما لم تزدد المستويات الحالية للموارد المالية والبشرية المخصصة لها زيادة ملحوظة.

١١– كما لاحظ الفريق أن أرقام المبيعات الخاصة ببعض التقارير العالمية لليونسكو منخفضة نسبيا، وأن التقارير ليست موجودة كلها على انترنيت، وأن الحجم المفرط لبعض التقارير يجعل من العسير تبيّن ما ترمي إليه من تأثير.

١٢– إن اليونسكو لم تحدّد نهائياً فكرتها عن الاحتياجات من المعلومات التي ينبغي أن تستجيب لها في تقاريرها العالمية. فالمعلومات الواردة في تقارير اليونسكو العالمية تحظى، بشكل عام، بقبول حسن لدى المهنيين والأكاديميين، ولكنها لم تكن كثيرة الفوائد حتى الآن، باستثناء بعض الحالات النادرة، للمسؤولين عن وضع السياسة الاجتماعية بشكل عام، سواء على المستوى الوطني أم الدولي.

١٣– كما أن الوضع الرسمي لتقارير اليونسكو العالمية ليست بالواضح دائماً. فقد رخص المؤتمر العام بإصدار جميع التقارير العالمية، إما بقرارات صريحة أو بالموافقة على الميزانيات المطابقة لها، ولكنه ليس من الواضح من الذي يتولّى المسؤولية عن مضامينها ومن الذي يفترض أن يحيط علما بمضامينها بصورة رسمية.

١٤– وبشكل أعم، تكوّن لدى الفريق انطباع بأن اليونسكو تفتقر إلى استراتيجية للاتصال فيما يتعلق بتقاريرها العالمية، في حين تميل التقارير الطليعية لوكالات الأمم المتحدة الأخرى إلى أن تكون جزءا من الاستراتيجية الشاملة لهذه المنظمات من أجل إنارة الرأي العام في مواجهة التحديات العالمية وحفز المسؤولين عن اتخاذ القرارات على التأمل والعمل. والواقع، أن أجهزة المنظمة ذاتها تهمل تقارير اليونسكو العالمية، ونادرا ما يكون لهذه التقارير أي تأثير على برنامج المنظمة نفسه. فإذا كانت اليونسكو نفسها تتجاهل تقاريرها العالمية، فلا يتوقع من المجتمع العالمي أن يوليها قدرا كبيرا من الأهمية.

١٥- وانتهى الفريق أيضاً إلى أن تقارير اليونسكو العالمية تكشف عن مستوى رفيع من المهارات المهنية لدى الأمانة ومستوى أكاديمي ممتاز لدى مؤلفي التقارير. وخلص أيضا إلى أن التقارير العالمية ينبغي ويمكن أن تكون أداة أساسية تسهم في رسم السياسة العامة للمنظمة. ومن ناحية أخرى، استنتج الفريق أن اليونسكو لا تولي في الوقت الراهن الاعتبار اللازم لتقاريرها العالمية ولا تعطيها الأهمية التي تستحقها سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى التوزيع. ورأى الفريق أيضا أن تزايد التقارير العالمية، كما يلاحظ ذلك حاليا، أمر لا يمكن أن يدوم. فذلك يؤدي إلى تشتيت الموارد ويزيد رسالة المنظمة غموضا، ولا يلبي في ذات الوقت احتياجات أصحاب القرار الرئيسيين الوطنيين والدوليين، والصحافة وعامة الجمهور الذي يرون أن اليونسكو تخاطبهم جميعاً بمنطق واحد، على حين أن هؤلاء "الزبائن يطالبون بأن تتبنّى اليونسكو سياسة شفافة فيما يخص بالتقارير العالمية.

نحو إطار لإعداد التقارير العالمية لليونسكو

١٦- هيّأ الفريق إطارا "لإعداد التقارير العالمية لليونسكو" يمكن أن تحدّد ضمنه مكانة وذاتية التقارير العالمية لليونسكو بوصفها منتجات من نوع متفرّد.

١٧- ويعتبر إعداد التقارير العالمية جزءا أساسيا من مهام اليونسكو. كما تعتبر هذه التقارير وسيلة لتقييم التطورات العالمية في مجالات اختصاص المنظمة بالنظر إلى أهداف المجتمع العالمي، ووسيلة لتعبئة المجتمع العالمي، ولتحديد أنشطتها في المستقبل.

١٨- واتفق الفريق على أن يتم التمييز بين ما يلي: البيانات؛ المعلومات؛ المعارف؛ الرؤى والقيم.

١٩- ففيما يخص إعداد التقارير العالمية لليونسكو، يمكن التمييز بين نوعين من أنواع المعارف. ويتعلق النوع الأول بالاختصاص نفسه ("أي بالوضع المعرفي الراهن"). ويرد هذا النوع من المعارف حاليا في معظم التقارير العالمية التي تصدرها اليونسكو، ويكتسي أهمية بالغة ولكن لعدد محدود من المهنيين فقط.

٢٠- أما النوع الثاني من المعارف فلا يتعلق بفروع المعرفة في حدّ ذاتها بل بما تتوصل إليه من نتائج. ولليونسكو في ذلك دور يمكن أن تؤديه عن طريق استغلال إمكانيات القيمة المضافة التي يمكن أن تضمنها بفضل الجمع بين القوى الكامنة في فروع اختصاصها، ووضعها في خدمة إحدى المهام الأساسية لليونسكو، وهي تطوير الرؤى وحماية القيم المستلهمة من الميثاق التأسيسي لليونسكو، على غرار ما تحقق بالنسبة لتقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، "التعلّم ذلك الكنز المكنون"، وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية، "التنوّع الإنساني المبدع".

٢١- ويرى الفريق أن هناك موضوعات أخرى على نفس القدر من الأهمية يتعيّن معالجتها، وهي "تسمو" بمختلف فروع اختصاص اليونسكو، وأن اليونسكو تحتل المكان المناسب والذي يؤهلها لمعالجتها.

٢٢- ومن هذه المجالات، يذكر الفريق على سبيل المثال ما يلي: الانتفاع بالمعارف؛ الثقافة العالمية (وعلاقتها بالثقافات المحلية)؛ التلاحم الاجتماعي؛ مقومات السلام؛ الأصول غير الملموسة للاقتصاد؛ التربية والثقافة والعلوم لمكافحة الفقر. وتعد معظم مجالات اختصاص اليونسكو، إن لم تكن جميعها،

مرتبطة بكل من هذه الموضوعات. ولذلك يتطلب الحديث والنقاش بشأن هذه الموضوعات الاضطلاع بعمل تحضيري قائم على تعدّد الفروع على "المستوى المعرفي".

٢٣- ويقترح الفريق أن تقوم اليونسكو بتنظيم نقاش كل عامين بشأن الموضوع الذي يتم اختياره، وذلك قبل انعقاد المؤتمر العام بستة أشهر. وينبغي اختيار الموضوع قبل هذا الموعد بفترة طويلة لتوفير الوقت الكافي للأعمال التحضيرية التي يقوم بها الأشخاص المعنيون بجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة، والأشخاص الذين يوفرون التحليل النقدي المتعدد التخصصات اللازم لهذه العملية. ويقتضي هذا التحليل من جهة أخرى، بذل جهود مشتركة من طرف موظفي اليونسكو المعنيين بمختلف التخصصات، وقد يتطلب أيضا الاستعانة بمؤلفين خارجيين. ومن شأن التقرير الناجم عن مثل هذه العملية أن يكون بمثابة نشاط طليعي في نظام اليونسكو الخاص بإعداد التقارير العالمية، بحيث يستحق التقرير أن يسمّى "تقريراً عالمياً" بمعنى الكلمة. كما يجب أن يقترن هذا التقرير العالمي لليونسكو بعملية اتصال أوسع نطاقاً. ويتحمّل المدير العام لليونسكو المسؤولية عن نوعية هذه العملية، ولكن ليس عن مضمون جميع الوثائق ولا عن المواقف التي يتخذها المشاركون في النقاش. بيد أن بإمكانه أن يستنبط استنتاجاته فيما يخص السياسة العامة من هذا النقاش وأن يقدمها إلى المؤتمر العام بغية مناقشتها واعتمادها.

التوصيات

٢٤- ينبغي تفسير التوصيات الواردة أدناه وفقاً لما يلي:

(أ) في إطار التغيّرات الراهنة في السياسة العامة لليونسكو وفي ظل التغيّرات الهائلة والسريعة التي تشهدها بيئة اليونسكو؛

(ب) بالنظر إلى مكانة وعلاقة التقارير العالمية لليونسكو بالنسبة للتقارير العالمية للوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٢٥- ولدى القيام بهذه العملية، ينبغي إجراء تمييز واضح بين:

(أ) آليات إعداد التقارير عن "الوضع المعرفي الراهن"؛

(ب) التقارير العالمية التي تركّز على قضايا محددة يجب معالجتها باعتبارها ذات أهمية كبرى بالنسبة للسياسة العامة.

٢٦- ويعني هذا الاقتراح ضمنا أن سلسلة التقارير العالمية لليونسكو القائمة أو المخطط لها لن تصدر مستقبلا تحت تسمية "التقارير العالمية لليونسكو"، بل ستصدر كتقارير تحليلية لليونسكو عن الوضع المعرفي الراهن في مختلف التخصصات. وتكون وتيرة صدورها مرة كل أربع إلى ست سنوات ما لم تتطلب الظروف التي تكتنف اختصاصا معيّنا إصدارا بوتيرة أسرع.

٢٧- وفي المستقبل، ينبغي للمنظمة أن تنشر تقريرا عالميا واحدا لليونسكو كل عامين بشأن قضية محددة تختارها الهيئتان الرئاسيتان للمنظمة بطريقة تفاعلية، وتعرض على المؤتمر العام لإجراء مناقشة معمقة بشأنها.

٢٨- وتتطلّب هذه التوصيات سياسة شاملة صريحة تحدد الشروط اللازمة لإطار العمل وتضع التوجيهات اللازمة لكافة الأنشطة المعنية.

٢٩- ويمكن أن يتولّى إعداد التقرير العالمي لليونسكو الذي يصدر كل عامين عن موضوع معيّن فريق خاص يضم كفاءات عالية ومهارات متكاملة تمثل مختلف مجالات اختصاص اليونسكو، وذلك تحت إشراف فريق استشاري خارجي. ويجب ضمان الاستقلال الفكري للمؤلفين بصورة مطلقة فضلا عن معدل كاف من الدعم المالي والتنظيمي.

٣٠- كما لاحظ الفريق افتقار المنظمة إلى سياسة واضحة فيما يتعلق بإنتاج وتوزيع التقارير العالمية الحالية لليونسكو. ولذلك ينبغي، في المستقبل، أن تحدد بوضوح العلاقات مع مكتب اليونسكو للنشر وكذلك السياسة العامة لهذا المكتب.

أولا – المقدمة

٣١- باشر فريق المقيّمين الخارجيين عمله في اجتماع عقد في مدينة اوغستغيست في هولندا، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ مايو/أيار ٢٠٠٠، وهو اجتماع استضافته اللجنة الوطنية لليونسكو في هولندا. وقد رحب رئيس هذه اللجنة، البروفسور بيتر ميجير، في كلمته الافتتاحية بالمشاركين وأكد على أهمية استبيان التطورات الجديدة وعرض حالة المعارف من خلال نشر التقارير العالمية. وأكد أنه ينبغي النظر إلى هذه الأنشطة ضمن سياق السياسة الجديدة لليونسكو إجمالا. كما ذكّر الفريق بمنطوق القرار الذي قدمته هولندا واعتمده المؤتمر العام في دورته الثلاثين والداعي إلى تقييم تقارير اليونسكو العالمية، لا سيّما فيما يتعلق "بفعاليتها السياسية وموقعها داخل المنظمة وعلاقتها بتقارير منظمات الأمم المتحدة الأخرى".

٣٢- وطبقا لتقرير اللجنة الأولى، يدعو مشروع القرار المعدّل إلى إجراء تقييم داخلي لسياسة اليونسكو فيما يتعلق بالتقارير العالمية. وسيقوم فريق صغير من الخبراء من الدول الأعضاء (لا يتجاوز عددهم خمسة أو ستة أشخاص) بمراجعة التقييم. وستغطى تكاليف هذه المراجعة الخارجية عن طريق إسهامات الدول الأعضاء المعنية. وينبغي تقديم تقرير التقييم إلى المجلس التنفيذي في دورته الستين بعد المائة.

٣٣- وقد شارك في الاجتماع خمسة أعضاء في فريق المقيّمين الخارجيين (انظر الملحق ١)، عيّنهم المدير العام، وهم: السيدة ميرجا ليكانين، وهي باحثة رئيسية في وحدة الثقافة ووسائل الإعلام التابعة لدائرة الإحصاء في فنلندا؛ والسيد كلود سوفاجيو، رئيس فريق، في وزارة التربية الوطنية، فرنسا؛ والبروفسور الدكتور كلاوس هوفنر، رئيس اللجنة الوطنية الألمانية لليونسكو، ألمانيا؛ وسعادة الدكتور أحمد حسين، السفير والمندوب الدائم لماليزيا لدى اليونسكو، ماليزيا؛ والدكتور تريفور كومبه، نائب مدير عام سابق: النظم والتخطيط، إدارة التعليم، جنوب افريقيا.

٣٤- ولم يتمكن ثلاثة من أعضاء الفريق المشاركة في الاجتماع (انظر الملحق ١) وهـم: الأستاذة الدكتورة ليلى تقلا، رئيسة المجلس الدولي للمرأة، مصر؛ والسيد فيديريكو ريس هيروليس، رئيس تحرير "El Pais"، المكسيك؛ والدكتور اياغودكين، نائب المندوب الدائم للاتحاد الروسي لدى اليونسكو. وانتخب الفريق السيد أحمد حسين رئيسا والسيد كلاوس هوفنر مقررا. بالإضافة إلى ذلك اشترك خمسة أشخاص من ذوي الاختصاص والخبرة في أجزاء من الاجتماع وحظيت إسهاماتهم بتقدير عال (انظر الملحق ١).

٣٥- واستند الفريق في نقاشاته على الوثائق التالية:

(أ) أحدث طبعات التقارير العالمية لليونسكو (لم يكن تقرير التربية العالمي لسنة ٢٠٠٠ قد صدر آنذاك ولذلك لم يؤخذ في الاعتبار)؛

(ب) دراسة عن "التقارير العالمية في منظومة الأمم المتحدة"، أعدّها أحد أعضاء فريق التقييم؛

(جـ) تقرير خبير استشاري لدى اليونسكو عن التنظيم والطرائق واللوجستيكيات المتبعة لدى منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية في إعداد تقاريرهم العالمية السنوية؛

(د) مراجعتان داخليتان للتقارير الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للأمم المتحدة قام بإعدادهما المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في أواخر عام ١٩٩٧؛

(هـ) مذكرتان أرسلتهما السيدة لورديس أريزبه، المكسيك؛

(و) التقييمات الداخلية لخمسة تقارير عالمية لليونسكو.

٣٦- وأعرب الفريق عن تقديره للتقييمات الداخلية لتقارير اليونسكو العالمية التي أجرتها وحدة التقييم التابعة للأمانة. وكان التقييم الداخلي، مشفوعا ببعض المعلومات التي قدمتها أيضا لجنة التقييم بناء على طلب من الفريق، نقطة انطلاق ممتازة لتقييم كافة تقارير اليونسكو العالمية.

٣٧- وأعرب المشاركون أيضاً عن تقديرهم للجنة الوطنية لليونسكو بهولندا لحسن ضيافتها ولما بذلته من جهود تنظيمية سمحت بانعقاد هذا الاجتماع الحيوي والمثمر.

ثانيا – الوضع الراهن – نظرة عامة

٣٨- شهدت التسعينيات زيادة هامة في عدد التقارير العالمية التي تصدرها مؤسسات الأمم المتحدة. ففي خلال فترة العامين ١٩٩٨-١٩٩٩، أسهمت اليونسكو وحدها بخمسة تقارير منها ثلاثة صدرت لأول مرة (من بينها "التقرير العالمي للاتصال والمعلومات" لعام ١٩٩٩ الذي جاء نتيجة دمج "التقرير العالمي للاتصال" و "التقرير العالمي للمعلومات" (انظر الملحق ٢٢)). وليس هناك حتى الآن غير تقريرين من تقارير اليونسكو العالمية التي يمكن القول بأنها تصدر بصورة منتظمة، وهما: "التقرير العالمي للتربية" (صدر العدد الخامس منه في أبريل/نيسان ٢٠٠٠) و "التقرير العالمي للعلوم" (صدر العدد الثالث منه عام ١٩٩٨). وقد

وجد الفريق أن كافة تقارير اليونسكو العالمية تتمتع بمستوى مهني رفيع. وفي معظم التقارير ترد عموماً ثروة من المعلومات نوعاً وكماً بصورة جذابة لكثير من القرّاء. وذلك إنجاز يدعو إلى الإعجاب نظرا للقيود المالية والقيود المتعلقة بالموظفين التي فرضت على عملية إعداد هذه التقارير (انظر الملحق ٣).

٣٩- أما فيما يتعلق بالتقارير الفردية، فقد لاحظ الفريق أن "التقرير العالمي للتربية" يبرهن في كل عدد من أعداده على قدرته على المواصلة وتماسكه الموضوعي، وأن "التقرير العالمي للثقافة" يعبّر عن طموحه في رصد التطورات العالمية في مجال الثقافة والتنمية على أثر تقرير بيريز دي كويلار ومؤتمر ستوكهولم، مع العمل على استحداث أدوات البحوث التجريبية من فراغ، ومثال كمؤشرات الأداء الأساسية. كما لاحظ أن "التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية" يؤكد على المنظور التاريخي، فيما يركّز "التقرير العالمي للعلوم" في بعض فصوله على القضايا المعاصرة الموجهة للمشكلات. أما "التقرير العالمي للاتصال والمعلومات" فهو راسخ الجذور في القطاع ويقدم صورة ممتازة عن التطورات السريعة التي تتم في هذا الحقل.

٤٠- ولاحظ الفريق أيضا أن التقارير العالمية يمكن أن تكون أداة فعّالة لإبراز صورة اليونسكو ودورها كمنبر فكري وأخلاقي في الأمم المتحدة؛ وأن التقارير العالمية تمثل أداة لا غنى عنها في مقارنة وتفسير معايير وقيم المجتمع العالمي، الذي تمثل اليونسكو المدافع العالمي الرئيسي عنه، وذلك على ضوء التطورات الراهنة في مجالات اختصاص المنظمة. وإذا كان في الأمم المتحدة منظمة يمثل إصدار التقارير العالمية جزءاً من مهامها الأساسية فهي اليونسكو.

٤١- وعلى الرغم من المزايا الكبيرة لتقارير اليونسكو العالمية كل على حدة من حيث النوعية الفكرية وملاءمة كتابة التقارير العالمية لليونسكو، فقد وجد الفريق أن هناك الكثير من التحسينات التي يمكن إدخالها على مجمل سياسات اليونسكو فيما يتعلق بالتقارير العالمية. كما أعرب عن انشغاله بشأن الطريقة القاصرة المفتقرة إلى الشفافية التي أدمجت بها التقارير العالمية في أنشطة المنظمة واستراتيجيتها الشاملة في مجال الاتصالات.

٤٢- وأدرك الفريق أن اليونسكو تفتقر حاليا إلى تصور واضح عما ينبغي أن يكون عليه تقرير اليونسكو العالمي. فتقارير اليونسكو تتباين تباينا كبيراً من حيث الشكل. والبعض منها يكتفي بعرض حالة المعارف في مجالات البحث أو الحقول المهنية المعنية. والبعض الآخر يركّز إلى حد ما على المشاكل العالمية التي تؤثّر على المجالات التي تخصه. وهناك تقارير تتناول موضوعاً مركزياً واحداً في كل عدد، فيما تغطي تقارير أخرى مجال القطاع المعني تغطية كاملة. وتتكون معظم التقارير من مساهمات فردية تحمل أسماء مؤلفيها؛ ويوجد تقرير واحد مجهول المؤلف. وبعض التقارير أعدت تحت المسؤولية المشتركة لفريق تحرير خارجي مستقل؛ فيما أعدت تقارير أخرى تحت مسؤولية نائب المدير العام للقطاع. وبعض التقارير تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات الإحصائية؛ فيما تتسم تقارير أخرى بكونها مجموعة من المقالات. وبالرغم من أن كافة التقارير تزعم أنها تستهدف صانعي القرار بالإضافة إلى فئات أخرى متنوعة (كالطلبة، والمهنيين، وعامة القراء)، فإن أسلوب مخاطبة هؤلاء يتنوع في التقارير تنوعاً كبيراً. وخلاصة القول بالنسبة لتقارير اليونسكو العالمية هي أنه ليس من الواضح دائما من الذي يخاطب من وما هو نوع الخطاب الموجّه إلى هذا الطرف أو ذاك ولماذا.

٤٣- ويقرّ الفريق بأن تقارير اليونسكو تتنوع بحسب تنوع احتياجات الفئات التي يتوقع لليونسكو أن تفيدها من المعلومات. وعليه يتردد الفريق في الدعوة إلى توحيد المعايير بالنسبة لكافة تقارير اليونسكو العالمية الحالية. ومن المؤكد أن تواتر إصدار التقارير قد يتنوع من قطاع إلى آخر. فحقل الاتصال والمعلومات، مثلا، يواجه تطورات عارمة في بيئته مما يتطلب مراقبة مكثفة وتغطية أكثر تواتراً، في حين يمكن مراقبة التطورات في مجالات الثقافة، والعلوم والتربية بإيقاع أبطأ.

٤٤- ويود الفريق أن يشير إلى أن هناك مجموعة هامة من الفئات، من صانعي القرار على الصعيدين الوطني والدولي والصحافة وعامة الجمهور، ترى اليونسكو بوصفها جهة تتكلم بلسان واحد وليس بوصفها مجموعة مفككة من القطاعات. وتتطلب هذه الفئات سياسة اتصال واضحة من قبل اليونسكو حتى يمكن التواصل معها بصورة فعّالة. وبالنسبة لأعضاء هذه المجموعة من الفئات التي تعنى بالسياسة العامة تفتقر السياسات الحالية لليونسكو في مجال كتابة التقارير العالمية إلى الشفافية. ومن الصعب أن نحدد كيف يمكن لتقارير اليونسكو العالمية أن تجد موقعها المفترض بين كافة رسائل اليونسكو الأخرى، كتقارير اللجان العالمية (عن الثقافة والتنمية، وعن التربية في القرن الحادي والعشرين) من جانب، ومن جانب آخر الكتاب السنوي الإحصائي لليونسكو وغيره من الاستقصاءات المشابهة بالإضافة إلى مجلاتها المهمة. فمن الصعب مثلا تفسير لماذا لم تصدر المساهمات الواردة في "التقرير العالمي للاتصال والمعلومات" عن دار نشر رئيسية كإصدار مهني هام، أو ما هي أوجه الاختلاف بين محتويات "التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية" والمساهمات التي تنشر في "المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية" التي تصدرها اليونسكو والتي تتمتع بنفوذ كبير.

ثالثا – التقارير العالمية في منظومة الأمم المتحدة

٤٥- وبالإضافة إلى ذلك تعتبر اليونسكو، في نظر أوساط اتخاذ القرار على الصعيد العالمي، أحد أفراد أسرة كبيرة تضم الوكالات الدولية الرئيسية التي يصدر الكثير منها سلسلته الخاصة من التقارير الطليعية. وتسمى هذه التقارير أحيانا "تقارير عالمية" مثل "التقرير عن الصحة في العالم" الذي تصدره منظمة الصحة العالمية، و "التقرير عن التنمية في العالم" الذي يصدره البنك الدولي. ولكن جميع هذه التقارير، حتى تلك التي لا تسمي نفسها تقارير عالمية، مثل "التقرير عن التنمية البشرية" الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشترك في الزعم بأن مضمونها ذو أهمية عالمية وصلة وثيقة بالقضايا الهامة المطروحة على الصعيد العالمي. وكثيراً ما ترقى التقارير الطليعية الصادرة عن مؤسسات أخرى إلى مستوى رفيع من الجودة من حيث المضمون، ولكنها تشكل أيضاً جزءاً من الاستراتيجيات العامة للمنظمات التي تصدرها. فهذه المؤسسات ترغب في أن تكون تقاريرها حسنة التصميم، صادرة في الوقت المناسب، وتحظى بالرواج الملائم، وأن يكون لها تأثير بالغ في المناقشات الهامة المتعلقة برسم السياسات.

٤٦- وفي حالات كثيرة يستهدف إصدار التقرير العالمي الوفاء بمهمة محددة بوضوح: فمنذ عام ١٩٩٠ يوفر "التقرير السنوي عن التنمية البشرية" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نموذجاً بديلاً واضحاً للتنمية في مواجهة مفهوم البنك الدولي للتنمية الذي يركز على حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومنذ عام ١٩٧٩ يسعى "تقرير اليونيسيف عن حالة الأطفال في العالم" إلى أن يوفر في آن واحد أداة قوية للتوعية والتعبئة، ووثيقة بحثية تستهدف التأثير على المناقشات الدائرة بشأن السياسات الإنمائية؛

والتقرير عن الصحة في العالم الذي تصدره منظمة الصحة العالمية سنوياً منذ عام ١٩٩٥ وتعرضه على هيئتها التشريعية المتمثلة في "جمعية الصحة العالمية"، يُتخذ أساساً للمناقشات الخاصة بالسياسات. وعلى عكس هذه التقارير العالمية التي تؤدي وظائف و/أو تحدد لها مهام واضحة، تبين للفريق أن تقارير اليونسكو العالمية أعدت وصدرت حتى الآن دون أن تكون لها مهمة مركزية محددة ولا اتجاه واضح، ولا أهداف سياسية محددة بدقة. ومن ثم فإن تقارير اليونسكو العالمية تتضمن مجموعة من العناصر التي يعوزها الاتساق، وتقدم معلومات شتى تلبي احتياجات فئات مستهدفة متنوعة، وتستخدم أسلوباً وحيداً في التبليغ (مجلد واحد كل سنتين أو ثلاث سنوات) لا يبدو أنه يشكل الأسلوب الأفضل في جميع الحالات.

٤٧- ويرى الفريق أن التقارير العالمية لليونسكو تتميز، في معرض المقارنة بالتقارير الطليعية الرئيسية لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى، بوفرتها العددية (فلم تصل أية مؤسسة أخرى إلى إصدار خمس مجموعات من التقارير العالمية) وبحجمها. غير أنها لا تضاهي التقارير العالمية الكبرى من حيث تأثيرها على السياسات. فلم ينجح أي من تقارير السلسلة الحالية لتقارير اليونسكو العالمية، ولا حتى التقرير عن التربية في العالم، في اجتذاب الفئات التي تجتذبها التقارير العالمية المذكورة في أوساط متخذي القرارات على المستوى العالمي، سواء من حيث التأثير على برامج عملها أو كمصدر ترجع إليه.

٤٨- وعلاوة على ذلك، توجد تقارير عالمية أخرى أعلنت اليونسكو عن إصدارها أو هي قيد الإعداد مثل "التقرير عن اللغات في العالم"، و "التقرير عن التكنولوجيا في العالم" و "التقرير العالمي عن التنمية المائية" و "التقرير العالمي عن أخلاقيات البيولوجيا" و "التقرير العالمي عن الشمس". ويود الفريق الإعراب عن عميق قلقه إزاء معدل النمو السريع الذي شهدته عملية إعداد تقارير اليونسكو العالمية في فترة زمنية قصيرة. فكأنما انتشرت الرغبة في إصدار تقارير عالمية بفعل العدوى بين وحدات الأمانة حرصاً على إبراز صورتها. وهذا التضخم سيؤدي بالضرورة إلى تشتيت الاهتمام، ويقلل بلا شك من القيمة المضافة لكل تقرير عالمي، على الرغم من قيمة التقرير في حد ذاته، وعلى الرغم من تفاني وخبرة المشرفين على النشر والمؤلفين.

٤٩- وإذا ما رجعنا إلى ما جاء في التقييمات الداخلية، بدت بوضوح أسباب قصور التقارير العالمية لليونسكو هذه عن الارتقاء إلى مستوى الطموحات التي ينطوي عليها عنوان "التقارير العالمية". فقد تبين للفريق أن ثمة عقبات كبرى تعترض عملية إعداد هذه التقارير وعملية توزيعها. فعلى مستوى إعداد التقارير، لاحظ الفريق أن عدد الموظفين المخصصين لهذه المهمة في اليونسكو قليل بالنسبة للموظفين المخصصين للتقارير المناظرة في المنظمات الأخرى (انظر الملحق ٣). وحتى عندما يتولى خبراء خارجيون الجانب الأكبر من أعمال التحرير والإعداد للنشر، وهذا ما لا يحدث دائماً، فإن جميع تقارير اليونسكو العالمية تفتقر إلى نواة صلبة من موظفي الأمانة المكرسين تماماً لهذه المهمة، وهو عنصر لا غنى عنه لضمان اتساق العمل والالتزام بالمواعيد. والعائق على صعيد التمويل أخطر من ذلك أيضاً. فتمويل التقارير العالمية لليونسكو غير كاف إذا ما قورن بالتقارير الطليعية لغالبية منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ولئن كان من الصعب إجراء مقارنات دقيقة للأرقام التي تقدمها المنظمات في هذا الصدد نظراً لاختلاف أساليب الحساب بين منظمة وأخرى، فإن الفريق يقدر أن المبلغ الذي تنفقه المنظمات الأخرى لإنتاج تقرير عالمي واحد

يتراوح بين ٠٠٠ ٧٥٠ دولار و ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار للإصدار الواحد، بينما تنفق اليونسكو مبالغ تقل عن ذلك بكثير لإعداد معظم تقاريرها العالمية (انظر الملحق الثالث للحصول على بيانات تقريبية).

٥٠- وفي الختام رأى الفريق أن الاعتبارات المذكورة أعلاه هي التي أدت إلى قصور شتى سلاسل تقارير اليونسكو العالمية، عن بلوغ المستوى المطلوب لأداء دور بارز في التأثير على السياسات على الصعيد العالمي، وهم يشكّون في إمكان بلوغ هذا الهدف إذا ما واصلت اليونسكو ممارساتها الحالية. وللمرة الأولى صدرت جميع تقارير اليونسكو العالمية الخمسة في غضون فترة عامين واحدة. ولما كان المفروض أن تصدر التقارير العالمية جميعها بشكل دوري كل سنتين، فلا بد من بذل جهود مالية لإصدار تقارير جديدة خلال فترة العامين الجارية. وقد علمتنا التجربة أن إعداد وإصدار تقرير عالمي يحتاج إلى وقت، وأنه ينبغي أن يصدر بتواتر منتظم لكي ينمو ويجد مكانه المناسب في المناقشات العالمية. ويتساءل الفريق عما إذا كانت جميع التقارير قادرة على البقاء – مع احتفاظها بصفتها كتقارير عالمية — إذا لم تحظ بزيادة هائلة في مواردها المالية وفي عدد الموظفين المكرسين لها في الوقت الراهن.

٥١- وأما فيما يخص التوزيع، فإن تقارير اليونسكو العالمية تختلف أيضاً عن أبرز التقارير العالمية التي تصدرها وكالات أخرى بالأمم المتحدة. ولاحظ الفريق أن أرقام مبيعات النسخة الورقية من تقارير اليونسكو العالمية منخفضة نسبياً، وأن التقارير العالمية ليست موجودة كلها على شبكة الانترنيت، وأن ضخامة حجم بعض تقارير اليونسكو العالمية تحد من سعة انتشارها (انظر الملحقين الثالث والرابع — ب).

٥٢- وفيما يخص جمهور هذه التقارير، يتضح من التقييمات الداخلية أن الفئة الأولى من قرائها تضم طائفة متنوعة من الأشخاص: (١) المهنيون والخبراء، والعاملون (في المجالات ذات الصلة)؛ (٢) الأساتذة والطلبة (في الأوساط الجامعية)؛ (٣) الموظفون، والإداريون، وأصحاب القرار، الحكوميون وواضعو السياسات (على الصعيد المحلي والوطني والدولي)؛ (٤) المراقبون الذين يعنيهم الأمر، والقراء المثقفون ("الذين يهتمون بالمجتمع والإنسان"). كما أن "التقرير عن الثقافة في العالم" يستهدف اللجان الوطنية والمجتمع المدني، ويستهدف من ثم المنظمات غير الحكومية إلى جانب الحكومات. والواقع أن التوجه إلى جماعات متنوعة دون مراعاة ترتيب واضح للأولويات من شأنه إفقاد التقرير أهميته وتأثيره. فلا يمكن أن ينتظر من المسؤولين عن رسم السياسات أن يستخدموا المعلومات التي توفرها التقارير العالمية وأن يقوموا بالعمل بمقتضاها إلا إذا وجدوا فيها ما يفيدهم في طرائق عملهم أو يمكن استخدامه كإطار مرجعي لأنشطتهم. ويبدو أن اليونسكو لم تعر اهتماماً يذكر لهذا الجانب عند إعداد تقاريرها العالمية.

٥٣- غير أن الشيء نفسه ينطبق على مضامين التقارير العالمية. فتختلف احتياجات المهنيين من المعلومات عن احتياجات الأكاديميين أو صانعي القرار. كما أن الحاجة إلى المعلومات لدى صانعي القرار في القطاع المعني، مثل وزراء التربية أو وزراء العلوم، تختلف عن احتياجات أولئك الذين يتعاملون، خارج هذا القطاع، مع التطورات التي تمس المجتمع ككل، مثل العولمة أو التصدي لأزمة وشيكة في مجال المياه. ولم يستقر بعد رأي اليونسكو حقاً بشأن نوعية المعلومات التي ينبغي أن تعالجها في تقاريرها العالمية. وتحظى المعلومات التي تعرضها حالياً في تقاريرها العالمية بقبول حسن لدى المهنيين والأكاديميين (الذين يجدون أيضاً حاجتهم منها في مطبوعات أخرى تصدرها اليونسكو مثل مجلة "مستقبليات" أو المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية). كما يبدو أن معظم تقارير اليونسكو العالمية تستهدف مجموعات محدودة من

صناع القرار، وبالتحديد صناع القرار في القطاعات المعنية ذاتها. فالمعلومات المتضمنة في "التقرير عن العلوم الاجتماعية في العالم" تخص صناع القرار في مجال العلوم الاجتماعية. غير أن صانعي السياسات الاجتماعية العامة، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي، قلما تجد هذه الفئة الأوسع نطاقاً حاجتها في تقارير اليونسكو العالمية، وإن كان "التقرير عن الثقافة في العالم" يستهدفهم، وتمثل الفصول التي تتناول "القضايا المعاصرة" في "التقرير عن العلوم في العالم" استثناءً ملحوظاً في هذا الصدد.

٥٤- ومما يزيد من تشتت موضوعات تقارير اليونسكو العالمية وافتقارها إلى التركيز، أن وضعها الرسمي غير واضح دائماً. فقد وافق المؤتمر العام على جميع التقارير العالمية إما بموجب قرارات صريحة أو من خلال الموافقة على الميزانيات المناظرة (فيما يخص التقرير عن الثقافة في العالم فقد جاء الحافز على إصداره من الخارج إذ أوصت به اللجنة العالمية للثقافة والتنمية). ولا يقدم محررو كل تقرير عالمي دائماً معلومات دقيقة عن الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية عن مضمون التقرير المعني، وعن الأشخاص الذين ينتظر منهم الإحاطة بمحتوياته (والعمل على متابعتها).

٥٥- وبصفة أعم، كان لدى الفريق انطباع بأن اليونسكو، بخلاف وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ليست لديها استراتيجية اتصالية فيما يتعلق بتقاريرها العالمية. ففي حين أن التقارير الطليعية الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة الأخرى تندرج إجمالاً في إطار استراتيجية شاملة تستهدف بها المنظمة المعنية توعية الرأي العالمي بالتحديات العالمية وحفز الفكر والعمل لدى صانعي القرارات، وتشكل التقارير العالمية فيها مجرد عنصر من عناصر عملية اتصال واسعة، يبدو أن اليونسكو تعتبر إصدار التقارير العالمية غاية منشودة في حد ذاتها، وتركز معظم جهودها على إنتاج النصوص. والأخطر من ذلك أيضاً أن اليونسكو قلما تبذل جهداً لكي تضمن لتقاريرها التأثير المنشود عن طريق تنظيم المناقشات وتسليط الأضواء على المشكلات المطروحة فيها. والواقع أن هيئات اليونسكو نفسها لا تحفل بتقاريرها العالمية. فلم يكن أي من التقارير العالمية الصادرة حديثاً محل مناقشة موضوعية في المؤتمر العام. ومع أن المجلس التنفيذي خصص في دورته التاسعة والخمسين بعد المائة وقتاً طويلاً للمناقشات المتعمقة، فإنه لم يجد وقتاً يخصصه للتقرير عن التربية في العالم الذي كانت قد صدرت حديثاً طبعته لعام ٢٠٠٠ وكانت ذات مستوى ممتاز ووثيقة الصلة بالتطورات الراهنة. كما أن معظم التقارير العالمية لليونسكو تكاد لا تجد صدى يذكر في برنامج المنظمة نفسها. وإذا كانت اليونسكو نفسها لا تقيم وزناً للتقارير العالمية التي تصدرها، فلا ينبغي أن تتوقع أن يعيرها المجتمع الدولي اهتماماً كبيراً.

٥٦- وخلص الفريق إلى أن تقارير اليونسكو العالمية تشهد بما تتمتع به الأمانة من مستوى مهني رفيع، كما تشهد بالمستوى الأكاديمي الممتاز لمؤلفيها، ويعتقد أعضاء الفريق أن هذه التقارير ينبغي ويمكن أن تكون أداة عمل لا غنى عنها على صعيد السياسات في المنظمة. ولكنهم يعتقدون من ناحية أخرى أن اليونسكو لم تتعامل مع تقاريرها العالمية تعاملاً سليماً ولم تعرها الأهمية التي تستحقها، سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى التوزيع. ورأى الفريق أيضاً أن التكاثر الذي تشهده التقارير العالمية حالياً لا يمكن أن يستمر، فهو يزيد من تشتيت الموارد ومن افتقار رسالة المنظمة إلى الشفافية، فضلاً عن أنه لا يخدم جمهور المنتفعين: صانعي القرار الرئيسيين على الصعيدين الوطني والدولي، وأوساط الصحافة، وعامة الجمهور، الذين يقيّمون مزايا المنظمة بالنسبة لغيرها من منظمات الأمم المتحدة ويعتبرون اليونسكو كلاً واحداً ويطالبونها بتطبيق سياسة شفافة فيما يتعلق بالتقارير العالمية.

رابعا – نحو إطار لإعداد التقارير العالمية في اليونسكو

٥٧- لقد بحث فريق المقيّمين الخارجيين عن سبيل للتغلب على نقص التناسق والشفافية في الترتيبات المتبعة في اليونسكو لإعداد التقارير العالمية. وعكف المقيّمون على صياغة "إطار لإعداد التقارير العالمية في اليونسكو"، بعد أن رفضوا كأمر واضح بذاته الفكرة القائلة بأن التقارير العالمية التي تعدها اليونسكو ينبغي أن تكون على شكل مجلدات ضخمة تشمل شتى أنواع المعلومات بالنسبة لجميع تخصصات المنظمة كل على حدة. ذلك أن عملية إعداد التقارير العالمية تعتبر عملية مستمرة تحقق اليونسكو من خلالها ما يلي:

(أ) إعلام جماهيرها بأهم التحديات العالمية في مجالات اختصاص المنظمة؛

(ب) تطوير وإبقاء قاعدة تجريبية راسخة للمعلومات التي تقدمها؛

(جـ) مخاطبة جمهورها بمختلف فئاته بشكل أكثر تركيزاً؛

(د) توفير المضامين واستخدام وسائل الاتصال المناسبة لنقلها بحيث تستفيد منها هذه الفئات على أفضل نحو ممكن؛

(هـ) تيسير النقاش بشأن التحديات الراهنة وتعزيزه؛

(و) تحديد جدول أعمال واضعي السياسات في الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وكذلك اليونسكو.

٥٨- وفي حدود هذا الإطار، يمكن عندئذ إضفاء مزيد من الوضوح على موقع وماهية هذه التقارير العالمية التي تصدرها اليونسكو باعتبارها منتجات متميزة؛ فهي في الوقت الحاضر ليست مدرجة في الهيكل التنظيمي لليونسكو.

٥٩- ويرى فريق المقيّمين الخارجيين أن إعداد التقارير العالمية جزء أساسي من مهام اليونسكو؛ فهي وسيلة لتقييم التطورات العالمية التي تطرأ على مجالات اختصاص المنظمة على ضوء الأهداف التي يرمي المجتمع العالمي إلى تحقيقها، ولتعبئة المجتمع العالمي وتحديد ما ستضطلع به من أنشطة في المستقبل. وعلى وجه التحديد، تتمثل الأهداف المنشودة من إعداد التقارير العالمية فيما يلي:

(أ) تقييم:

(١) ما إذا كانت الممارسات القائمة في مجالات اختصاص اليونسكو تتفق والقيم التي ينطوي عليها الميثاق التأسيسي للمنظمة، ومدى هذا الاتفاق؛

(٢) ما إذا كانت المعايير الدولية السارية تتفق والقيم التي ينطوي عليها الميثاق التأسيسي للمنظمة، ومدى هذا الاتفاق؛

(٣) ما إذا كانت السياسات المعمول بها تتفق والمعايير الدولية السارية في مجالات اختصاص اليونسكو، ومدى هذا الاتفاق؛

(٤) ما إذا كانت السياسات القائمة المستندة إلى معايير اليونسكو وقيمها تطبق عملياً، ومدى هذا التطبيق؛

(ب) طرح هذه التقييمات للنقاش العام لتحديد المشكلات العاجلة، وبيان الخيارات المتاحة أمام اليونسكو، وحكومات الدول الأعضاء، وغيرها من شركاء اليونسكو، لاتخاذ الإجراءات السياساتية اللازمة للتعامل مع هذه المشكلات؛

و (جـ) تنظيم أنشطة اليونسكو المتعلقة بإعداد التقارير العالمية على نحو يكفل أكبر قدر ممكن من الفعالية في السعي إلى تحقيق هذه الأهداف.

٦٠- وبغية تنظيم عملية التفكير في محتويات التقارير العالمية، اعتمد الفريق نموذجاً بسيطاً يميّز بين العناصر التالية: (أ) البيانات؛ (ب) المعلومات؛ (جـ) المعارف؛ (د) القيم والرؤى. وأقر الفريق بأن البيانات لا يجب أن ترد كلها بالضرورة في صورة إحصاءات، وأن المعلومات يمكن التعبير عنها كماً وكيفاً.

٦١- فالبيانات والوقائع المنفردة يمكن تحويلها إلى معلومات عن طريق العمليات الإحصائية أو السردية. والمعلومات بدورها تستطيع أن تكتسب مدلولاً عن طريق التفكير فيها، مما يحولها إلى معارف. وأخيراً، فمن شأن المعارف (ولكن ليس المعارف وحدها) أن تشكل القاعدة التي تبنى عليها القيم والرؤى.

٦٢- ومن الواضح أن عمليات تجميع البيانات والمعلومات ومعالجتها ونشرها تتم على أساس كل اختصاص على حدة. ومعهد اليونسكو للإحصاء هو المكان الذي يجمع فيه كثير من هذه المعلومات، ولكن عملية معالجة البيانات والمعلومات تقتصر، رغم تعقيدها، على جماعة صغيرة نسبياً (رغم عالميتها) من المتخصصين بحسب مجالات اختصاص المنظمة. ويوصي الفريق بأن تفيد عملية معالجة البيانات والمعلومات من جني ثمار التقدم في الثورة الرقمية. إذ يجدر استغلال الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذا المجال استغلالاً كاملاً.

٦٣- ونظراً لتفاوت إمكانيات الوصول إلى البيانات والمعلومات الرقمية في الوقت الراهن، فقد تحتاج اليونسكو إلى مواصلة إصدار طبعات ورقية لنشر هذه البيانات والمعلومات. إلا أنه يمكن الاكتفاء بإصدار هذه المطبوعات مرة كل أربع أو ست سنوات، نظراً لأن المؤشرات الإحصائية لا تميل إلى التغيّر الضخم على مدى عدد قليل من السنوات. ويمكن أن يكون عدد النسخ الورقية محدوداً شيئاً ما، ولا سيما إذا ما أتيح لـ "الأطراف الخارجية" التي تريد التداول مع اليونسكو الوصول (بدرجة محدودة) إلى المجال الرقمي لإحصاءات المنظمة. ومن شأن تخصص هذه المطبوعات الورقية بحسب اختصاصات المنظمة أن يعزز الطابع لعملية إعداد التقارير. وفضلاً عن ذلك، قد تؤدي التطورات المستقبلية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال إلى إصدار مجلدات ورقية تحتوي على مختارات محدودة من البيانات، وتُنشر حسب الطلب لتلبية احتياجات فئات معينة من المستخدمين.

٦٤- وفيما يخص التقارير العالمية التي تعدها اليونسكو يمكن التمييز بين نوعين من أنواع المعارف. أولاً، ثمة معارف ينتجها المهنيون في فروع اختصاصهم ويستخدمونها في هذا الإطار. ويرى الفريق أن التقارير العالمية لا ينبغي أن تتناول هذا الضرب من المعارف، إذ يجب ألا تخوض اليونسكو غمار سوق زاخرة بالمجلات والكتب الممتازة التي تعرض هذا النمط من المعارف. وينبغي لليونسكو أن تكتفي بالقيام بدور توحيدي في نشر المعارف الهامة المخصصة للمهنيين في مجلات مثل مجلة "مستقبليات" (Prospects)، والمجلة الدولية للعلوم الاجتماعية International Social Science Journal، ومجلة "ديوجينيس" Diogenes .

٦٥- ثانياً، توجد معارف عن الحالة المعرفية في فروع الاختصاص المعنية والسياق الاجتماعي والسياسي المتعلق بها. فعلى سبيل المثال، يمكن التطرق في المطبوعات التي تتناول العلوم الاجتماعية إلى القضايا المتعلقة بالتطور العام لهذه العلوم، وبمدى تقديرها وتطبيقها، وبالاستثمار فيها وقتاً ومالاً، والعوامل التي تعزز هذا الاستثمار أو تحول دون تنفيذه. ويرد هذا النوع من المعارف السياسية الخاصة بكل فرع من فروع الاختصاص في أغلب التقارير العالمية التي تصدرها اليونسكو. وتكتسي هذه المعارف أهمية بالغة بالنسبة لواضعي السياسات المعنيين بكل فرع، وبالنسبة للمهنيين الذين يعملون في إطار الفرع المعني ويودون توسيع آفاق معرفتهم به. وبصفة عامة، ليس هناك إلا قليل من التداخل بين هذه الفئات المستهدفة وبين المعنيين بعملية معالجة البيانات والمعلومات. وعلى الرغم من الأهمية التي يعلقها الفريق على قيام اليونسكو بدورها في تجميع هذه المعارف ونشرها، وتيقنه من ضرورة إدراج هذه الأنشطة في عملية إعداد التقارير العالمية، فإنه لا يعتقد أن هذه المعارف القطاعية ينبغي أن تصدر في شكل تقارير عالمية لليونسكو. وعليه، يوصي الفريق المنظمة بما يلي:

(١) مواصلة نشر هذا النوع من المعارف؛

(٢) القيام من أجل تحقيق هذا الغرض بإعداد تقارير متخصصة مكرسة لكل قطاع على حدة (مثل "تقرير اليونسكو المعني بالعلوم الاجتماعية") وموجهة لواضعي السياسات والخبراء العاملين في القطاع المعني على وجه التحديد؛

(٣) تزويد قطاعات المنظمة بالبنية التحتية اللازمة لإعداد هذه التقارير؛

(٤) ضبط وتيرة صدور هذه المطبوعات بحيث تتواءم مع احتياجات القراء وإيقاع حدوث التطورات في الفروع المعنية.

٦٦- وفضلا عن إنتاج المعارف ونشرها، يعتبر الفريق أن اليونسكو تتمتع بوضع فريد يتيح لها تطوير "الرؤى" استنادا إلى القيم العالمية المتصلة بمجالات اختصاصها. ومن أمثلة ذلك التقرير الذي أصدرته اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين بعنوان: "التعلم: ذلك الكنز المكنون"، وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية بعنوان: "التنوع الإنساني المبدع". ففي كلتا الحالتين، قام أشخاص ثقات من تخصصات شتى بتحديد التحديات العالمية الجديدة وما يترتب عليها من نتائج بالنسبة لعمل اليونسكو في مجالات اختصاصها. ويرى الفريق أن هناك المزيد من القضايا التي تتميز بطابع عالمي مماثل وتجدر دراستها، ويرى أن اليونسكو خير من يتطرق إلى مثل هذه الموضوعات. وعلى سبيل المثال، ذكر

الفريق الموضوعات التالية: الوصول إلى المعرفة، والثقافة العالمية (وعلاقتها بالثقافات المحلية)، والتماسك الاجتماعي، وشروط إرساء السلام، والأصول الاقتصادية غير المادية؛ ودور التربية والثقافة والعلوم في مكافحة الفقر. ويرى الفريق أنه ينبغي على اليونسكو أن تتناول مثل هذه الموضوعات بطريقة منظمة، وأن تتصدى لها انطلاقاً من قاعدة تجريبية راسخة. وهنا يوجد في رأي الفريق الموقع الذي توضع فيه التقارير العالمية التي تصدرها اليونسكو، إذ ينبغي لها تقديم رؤى مرجعية للتحديات العالمية استنادا إلى معرفة تجريبية سليمة.

٦٧- ومن الواضح أن غالبية مجالات اختصاص اليونسكو، إن لم تكن جميعها، ذات صلة بكل من الموضوعات المذكورة أعلاه. ولذلك سيتطلب إجراء جدال ونقاش بشأن هذه الموضوعات تحضيراً متعدد التخصصات على المستوى المعرفي. فهذه الموضوعات، بعبارة أخرى، "تتجاوز" حدود مختلف مجالات اختصاص اليونسكو. ويشير الفريق إلى أن نهج اليونسكو التخصصي في إعداد التقارير العالمية بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي الداخلي يحولان معالجة اليونسكو لهذه الموضوعات بما يلزم من تعمق لإحداث تأثير على الصعيد العالمي. وعلى نقيض تقارير اليونسكو القطاعية المشار إليها في الفقرة ٦٥، ينبغي إعداد تقارير اليونسكو العالمية في "قلب" المنظمة.

٦٨- ويقترح الفريق أن تنظم اليونسكو مناقشة حول أحد الموضوعات من النوع المشار إليه بالأمثلة الواردة في الفقرة ٦٦. ويمكن إجراء هذه المناقشة كل عامين قبل انعقاد دورة المؤتمر العام بستة أشهر مثلا. وسيتعين اختيار الموضوع قبل عقد اجتماع المناقشة بوقت طويل بحيث تتاح فترة كافية للتحضير أمام من يقومون بمعالجة المعلومات والبيانات المتصلة بالموضوع، ولمن يتولون تحليلها تحليلاً نقدياً متعدد التخصصات. وستتطلب عملية التحليل هذه تضافر جهود العاملين في مختلف مجالات اختصاص اليونسكو، ولعلها تقتضي الاستعانة بمشاركين من خارج المنظمة. ولاشك في أن إسهام بعض العلماء المشهورين والفنانين المتميزين والقادة العالميين في هذه المناقشات سيكون مفيدا من حيث تقبلها ومدى تأثيرها. ومن شأن التقرير الناتج أن يكون هو النشاط الأهم في نظام إعداد التقارير العالمية التي تصدرها اليونسكو ويستحق أن يطلق عليه عنوان "التقرير العالمي" بأتم معاني هذا العنوان. وسيكون هذا التقرير العالمي عنصراً متأصلاً في عملية اتصال واسعة النطاق. ومن الممكن عندئذ استخدام وسائل شتى للإعلام مثل: مناقشات الأفرقة، واللقاءات، والبث التلفزيوني، والمؤتمرات (الإقليمية)، والخُطب، ووثائق العمل التمهيدية، والنقاش عن طريق البريد الإلكتروني، والمواقع الجيدة الإدارة على شبكة الويب، وقاعات التسامر، وما إلى ذلك. وسيكون المدير العام لليونسكو مسؤولا عن نوعية هذه العملية، ولكنه لن يتحمل مسؤولية ما تتضمنه كافة الوثائق أو ما يتخذه المشاركون من مواقف في النقاش. وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك بأي حال من الأحوال، لأن من الضروري للنقاش أن يسمح بالجدل. إلا أن المدير العام يستطيع أن يستخلص استنتاجاته السياساتية من هذا النقاش، وأن يعرضها على المؤتمر العام لينظر فيها ويعتمدها.

٦٩- وينبغي تشكيل فريق مشترك بين التخصصات يُعين أعضاؤه من بين موظفي اليونسكو، وأن يعطي المسؤولية عن وضع الإطار المفاهيمي للموضوع محل الدراسة، وإدارة النقاش، وضمان بحث القضايا بفعالية، والعمل على إنتاج التقرير العالمي والتخطيط لأنشطة المتابعة. ومن شأن الاشتراك في فريق إعداد التقرير العالمي أن يمثل شرفا مهنيا عظيما وعلامة تفوق في نطاق المنظمة. وعلى الرغم من أن المقيّمين لم يكلّفوا بتقديم توصيات تنظيمية محددة، فمن الطبيعي أن يتوقعوا إعفاء أعضاء فريق اليونسكو المسؤول عن

إعداد التقرير العالمي من واجباتهم العادية لكي يكرسوا كامل طاقاتهم الفكرية والمهنية لهذه المهمة. وذلك أن التوصل إلى إطار مفاهيمي مشترك للموضوع عبر عدة تخصصات، سيتطلب درجة فائقة من الالتزام الفكري. ومن المتوقع أن يعمل فريق اليونسكو المسؤول عن إعداد التقرير العالمي بالتعاون الوثيق مع مجموعة استشارية من الأخصائيين الخارجيين، حتى يتاح للفريق أن يضفي على عمله الذيوع والنفوذ اللازمين.

٧٠- وفيما يتعلق بإصدار تقارير اليونسكو العالمية ونشرها، وضع الفريق جداول مقارنة على أساس المعلومات الواردة في وثائق التقييم الداخلي الخمس المعنية بتقارير اليونسكو العالمية (انظر الملاحق من الثالث إلى الرابع (جـ)). وأشار الفريق إلى افتقار البيانات المقدمة إلى الاتساق، وينبغي توخي الحذر في تفسيرها. وهي تعكس إلى حد ما الوضع الراهن الذي يتميز بغياب نظام عام للمحاسبة. ويحدث في بعض الحالات أن يكون عدد النسخ المطبوعة من المطبوعات المشتركة معروفا (كما هو الحال مثلا بالنسبة للتقرير عن التربية في العالم لعام ١٩٩٨ والتقرير عن العلوم في العالم لعام ١٩٩٨)؛ وفي حالات أخرى يبقى هذا الرقم مجهولاً (انظر الملحق الرابع (أ)). وفضلا عن ذلك، لا توجد بيانات بأرقام المبيعات الخاصة بالنسخ الصادرة بلغات اليونسكو الرسمية عدا اللغتين الإنجليزية والفرنسية، أو أنها لا تشير، إذا وجدت، إلا إلى مبيعات اليونسكو (انظر الملحق الرابع (ب)). وفي كثير من الأحيان، يكون عدد النسخ المجانية أكبر من عدد النسخ المباعة أو مساويا له (انظر الملحق الرابع (ب) و (جـ)). وعند مقارنة العدد الإجمالي للنسخ المطبوعة بعدد النسخ المباعة والموزعة مجانا، يُلاحظ وجود بعض التناقضات مما يتطلب جمع المزيد من المعلومات بشأن استراتيجيات التسويق؛ ولا سيما فيما يتعلق بسوق القرّاء الناطقين باللغة الفرنسية. وكما قيل سابقا فإن المعلومات الواردة في الملاحق من الثالث إلى الرابع (جـ) لا تعطي صورة واضحة وكاملة عن الوضع، ولا يمكن تفسير ذلك جزئيا إلا بحداثة عهد بعض التقارير العالمية التي تصدرها اليونسكو.

خامسا – التوصيات

٧١- ينبغي تفسير التوصيات التالية:

(أ) في إطار عملية تغيير اتجاه السياسة العامة القائمة حاليا في اليونسكو في فترة من التغيّرات الكبيرة والسريعة في بيئة المنظمة؛

(ب) وبالنظر إلى مكانة وعلاقة التقارير العالمية لليونسكو بالنسبة للتقارير العالمية للمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٧٢- وعند القيام بذلك، ينبغي إجراء تمييز واضح بين ما يلي:

(أ) آليات إعداد تقارير اليونسكو بشأن "الوضع المعرفي الراهن"؛

(ب) التقارير العالمية لليونسكو التي تركّز على قضايا محددة ينبغي معالجتها على أنها ذات أهمية بالغة بالنسبة للسياسة العامة.

٧٣- يمثل النهج الأول الذي يقتضي إعداد نوع من التقارير أشبه بخلاصة جامعة، والذي يتبع في جميع التقارير العالمية لليونسكو باستثناء "التقرير عن التربية في العالم" و"التقرير عن الثقافة في العالم"، نشاطا رئيسيا من أنشطة المنظمة، وينبغي مواصلته من خلال آلية لإعداد التقارير على فترات أطول (أي كل أربع إلى ست سنوات على سبيل المثال)، بينما يتطلب النهج الثاني اختيار الموعد الزمني المناسب والطرف المناسب الذي يوجه إليه التقرير، كالمؤتمر العام لليونسكو، بوتيرة مرّة كل سنتين. ومن الضروري للمنظمة أن توضّح سياستها العامة فيما يخص النشر سواء أتعلّق الأمر بوسائل الإعلام المطبوعة أو الإلكترونية، وذلك أن فعّالية وآثار التقارير التي تعدها اليونسكو عن "الوضع المعرفي الراهن"، وتقاريرها العالمية تعتمدان على وجود إطار سياسي واضح فيما يخص النشر والتوزيع ووجود إدارة بالغة الفعّالية لهذه العمليات.

٧٤- ويعني هذا الاقتراح ضمناً أن إصدار سلسلة التقارير العالمية لليونسكو القائمة و/أو المزمعة تحت عنوان "التقارير العالمية لليونسكو" لن يستمر. إلا أن الخبراء رأوا أن إصدار هذه التقارير ينبغي أن يستمر بوصفها تقارير تحليلية عن الوضع المعرفي الراهن في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات وذلك مرة كل أربع إلى ست سنوات. وينبغي أن تتضمّن إما تحليلا للتخصصات (المتعددة)، بالاستناد إلى مواد إحصائية وتجريبية تعدها اليونسكو ومصادر أخرى، أو تحليلاً فكرياً للوضع المعرفي الراهن في مجال من مجالات التخصص.

٧٥- وتعتمد التوصيات الخاصة بالسياسة العامة الجديدة ("الرؤى والقيم") على المعارف، في حين تعتمد المعارف على المعلومات التي تستند بدورها إلى البيانات. وتتطلب التقارير العالمية الموجهة نحو السياسة العامة استراتيجية تنطلق من القمة إلى الأسفل وتنطوي على نماذج نظرية جديدة، كما تتطلب على الأرجح تحديد مؤشرات جديدة ووضع استراتيجيات لجمع البيانات المطابقة لهذه المؤشرات. وفي حالة نظم إعداد التقارير عن الوضع المعرفي الراهن، تنطلق العملية من أسفل إلى أعلى ويتم التركيز على تفسير جدي للبيانات العادية المجمّعة. وفي كلتا الحالتين، سيكون التعاون الوثيق مع معهد اليونسكو للإحصاء الحديث المنشأ أمرا في غاية الأهمية.

٧٦- وقد واجه الفريق سلسلة من الخيارات الأساسية تتراوح ما بين مواصلة إصدار التقارير العالمية لليونسكو المتعلقة بأنشطة جميع القطاعات من جهة، وبين وقف إصدار جميع التقارير العالمية لليونسكو في صيغتها الحالية وقفا كاملا، من جهة أخرى. ونظراً لأن الفريق لاحظ أن أياً من التقارير العالمية لليونسكو قد نجح في أن يكون موجها نحو السياسة العامة من حيث تركيزه على قضايا محددة وتوجيهه نحو مشكلات معينة لا نحو موضوعات أو تخصصات معينة، فإنه يود أن يوصي بأن تقوم اليونسكو، في المستقبل، بإصدار تقرير عالمي واحد لليونسكو كل عامين بشأن قضية محددة، تختارها الهيئتان الرئاسيتان للمنظمة بطريقة تفاعلية، وتعرض على المؤتمر العام لإجراء مزيد من المناقشات بشأنها.

٧٧- وتتطلب هذه التوصيات، كما ذكر آنفاً، أولاً، وجود سياسة شاملة صريحة تحدد الشروط الإطارية وتوفر الإرشادات اللازمة لجميع الأنشطة المعنية. وتشتمل هذه الأنشطة أيضا على أنشطة تتعلق بوضع برامج تفصيلية تنفذ في موعد مبكر بالتعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء باعتباره أهم شريك، وكذلك بالتعاون مع مرافق التوثيق المتاحة.

٧٨- أما الإعداد الفعلي لتقرير عالمي تصدره اليونسكو بحسب الموضوعات كل عامين، فيمكن أن يتم داخل المنظمة أو خارجها تبعاً لنتائج التقييم الذي سيجري في كل حالة. ولكن، سواء أتمت كتابة التقرير داخل المنظمة أو عهد بذلك إلى طرف خارجي، فمن الضروري حشد فريق متعدد التخصصات من مستوى مهني رفيع للغاية من داخل المنظمة بغية تحديد الإطار المفاهيمي للتقرير العالمي والتخطيط له وتنفيذه، بما في ذلك إدارة المناقشات التحضيرية وتصميم أنشطة المتابعة. ويكون الاشتراك في أي فريق من الأفرقة المتوالية لإعداد التقرير العالمي لليونسكو بمثابة شرف كبير وتقدير بالغ داخل المنظمة، نظرا لأن الفريق سيكلف بمسؤولية جدية عن إجراء حوار على المستوى العالمي بشأن موضوع يعتبر ذا أهمية أساسية بالنسبة لرسالة المنظمة وقيمها، وسيكون مسؤولا بالتالي عن إعادة تفسير الرسالة العالمية لليونسكو بعبارات عصرية. وفي كلتا الحالتين، سيكون من واجب الفريق الاستشاري الخارجي للخبراء والقادة أن يسدي المشورة بصورة نقدية وأن يضفي الاعتبار على المشروع. كما يتعين في كلتا الحالتين ضمان الاستقلال الفكري لمؤلفي التقرير العالمي لليونسكو ضماناً مطلقاً. وسيتطلب إنتاج كل تقرير عالمي توافر قدر كاف من الدعم المالي والتنظيمي.

٧٩- ولاحظ الفريق أيضا افتقار المنظمة إلى سياسة عامة واضحة فيما يخص إنتاج ونشر التقارير العالمية الراهنة لليونسكو. ولذلك ينبغي استحداث بنى حافزة تستهدف تغطية تكاليف الطباعة على الأقل من خلال المبيعات. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى حساب التكاليف الإجمالية، وذلك مثلا عن طريق تطبيق نظم محاسبة منفصلة لتكاليف الوحدات.

٨٠- وفي المستقبل، يجب تحديد العلاقات التي تقام مع مكتب اليونسكو للنشر (UPO) بوضوح؛ فهي تشتمل على جملة أمور منها تحديد أسعار بيع المطبوعات، وسياسة توزيع النسخ المجانية (ولا سيّما بالنسبة للبلدان النامية)، وسياسة متفق عليها فيما يخص شبكة انترنيت، والقضايا المتعلقة بترتيبات التوزيع مع وكلاء المبيعات (في الولايات المتحدة مثلا) وسياسة الترجمة، وما إلى ذلك.

٨١- وتنطوي توصيات الفريق ضمنا على ما يلي:

(أ) مزيد من المعالجة الرقمية للبيانات والمعلومات مع إمكانية اقترانها بإصدار مطبوعات موجهة نحو تخصصات معينة وبوتيرة بطيئة؛

(ب) إعداد تقارير اليونسكو بحيث تتضمّن معارف عن مختلف التخصصات بصفتها هذه؛

(جـ) إعداد التقارير العالمية لليونسكو كل عامين بحيث تخصص لموضوع معيّن وتدعم بتحليل نقدي متعدد التخصصات وتندرج في إطار عملية اتصال أوسع نطاقاً؛

(د) سياسة عامة شاملة لليونسكو في مجال النشر والتوزيع؛

(هـ) القيام كل عامين بحشد فريق رفيع المستوى وجامع بين التخصصات من بين الموظفين المهنيين في الأمانة لإعداد التقرير العالمي لليونسكو؛

(و) توفير الميزانية وموظفي الدعم بما يتناسب مع أهمية تقارير اليونسكو التخصصية والتقارير العالمية لليونسكو المشتركة بين التخصصات؛

(ز) قيام المدير العام بعرض هذه التقارير على الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو مع بيان الآراء التي تبدى بشأنها والتوصيات الخاصة بالسياسة العامة.

الملحق الأول

قائمة بأسماء المقيّمين والخبراء الأخصائيين

فريق التقييم

Dr Trevor Coombe
Former Deputy Director-General: Systems and Planning, Department of Education
c/o 184 Lisdogan Avenue
Pretoria 0083
South Africa
Tel: 27 1 342 2857 (home)
Fax: 27 1 342 6320 (home)
E-mail: coombe@mweb.co.za

Professor Dr Klaus Hüfner (المقرر)
President of the German Commission for UNESCO
Brucknerstrasse 46 a
D-12247 Berlin
Germany
Tel: 49 30 771 82 82 (home)
Tel: 49 30 796 03 461 (Commission)
Fax: 49 30 771 45 25 (home)
Fax: 49 30 769 03 462 (Commission)
E-mail: Huefner@wiwiss.fu-berlin.de (University)
and Khuefner@aol.com (Commission)

H.E. Dr Ahmad Hussein (الرئيس)
Ambassador/Permanent Representative of Malaysia to UNESCO
Bureau M 7.40
1 Rue Miollis
75732 Paris Cedex 15
France
Tel: 33 1 45 68 34 74
Fax: 33 1 42 73 33 52
E-mail: dl.malaysia@unesco.org

Dr E. Iagodkine
Deputy Permanent Delegate of the Russian Federation to UNESCO
Bureau 1.23
1 Rue Miollis
75732 Paris Cedex 15
France
Tel: 33 1 45 68 26 83
Fax: 33 1 45 68 26 82

Ms Mirja Liikkanen
Senior Researcher
Unit for Culture and Media
FIN-00022 Statistics Finland
Tel: 358 9 17 34 32 12
Fax: 358 9 17 34 32 64
E-mail: Mirja.Liikkanen@stat.fi

Mr Federico Reyes Heroles
Editor *El País*
Political Analyst
Dulce Olivia 71, Villa Coyoacán
Mexico, DF, 04000
Mexico
Tel: 525 668 1616
Fax: 525 59 52 957
E-mail: tmexican@data.net.mx

Mr Claude Sauvageot
Ministère de l'Education
315 Boulevard Pasteur
75015 Paris
France
Tel: 33 1 55 55 77 10
Fax: 33 1 55 55 76 24
E-mail: claude.sauvageot@education.gouv.fr

Professor Dr Leila Takla
University Professor
Chairperson of the International Council of Women
18 Nakhil Street
Doki, Cairo
Egypt
Tel: 202 33 57 765
Fax: 202 33 88 025
202 33 59 564
E-mail: ilc-itd@link.com.eg

الخبراء الأخصائيون

Dr W. Andries van Helden
Secretary-General a.i.
Netherlands Commission for UNESCO
P.O. Box 29777
2502 LT The Hague
Netherlands
Tel: 31 70 4260 263
Fax: 31 70 4260 359
E-mail: avhelden@nuffic.nl
bklerk@nuffic.nl

Ms Denise Lievesley
Director, UNESCO Institute for Statistics (UIS)
Tel: 33 1 45 68 23 78
Fax: 33 1 45 68 55 20
E-mail: d.lievesley@unesco.org

Mr Jan van Ravens
Head of Multilateral Affairs
Ministry of Education, Culture and Sciences
P.O. Box 25.000
2700 LZ Zoetermeer
Netherlands
Tel: 31 79 323 4093
Fax: 31 79 323 2029
E-mail: j.vanravens@minocw.nl

Mr Mikhail Reshov
Director, Central Programme Evaluation Unit BPE/CEU
Tel: 33 1 45 68 13 54
Fax: 33 1 45 68 55 22
E-mail: m.reshov@unesco.org

Mr John Smyth
Chief Editor, Editorial Office of the World Education Report ED/WER
Tel: 33 1 456 82090
Fax: 33 1 456 85624
E-mail: j.smyth@unesco.org

منسقة المشروع

Ms Babs de Klerk
Netherlands Commission for UNESCO
Tel: 31 70 4260 266
Fax: 31 70 4260 359
E-mail: bklerk@nuffic.nl

الملحق الثاني

التقارير العالمية لليونسكو، ١٩٨٩-١٩٩٩
سنة النشر وعدد الصفحات

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
التقرير عن الاتصال في العالم	الأول ٥٥١ صفحة								الثاني ٢٩٨ صفحة		
التقرير عن التربية في العالم[1]			الأول ١٤٩ صفحة		الثاني ١٧٢ صفحة		الثالث ١٧٤ صفحة			الرابع ١٧٤ صفحة	
التقرير عن المعلومات في العالم									الأول ٣٩٠ صفحة		
التقرير عن العلوم في العالم					الأول ٢٧٨ صفحة			الثاني ٣٥٦ صفحة		الثالث ٢٨٠ صفحة	
التقرير عن الثقافة في العالم										الأول ٤٨٨ صفحة	
التقرير عن الاتصال وعن المعلومات في العالم											الأول ٣٠٢ صفحة
التقرير عن العلوم الاجتماعية في العالم											الأول ٣٥٢ صفحة

(١) صدر المجلد الخامس من هذا التقرير في ١٧٨ صفحة في أبريل/نيسان ٢٠٠٠.

الملحق الثالث

إنتاج التقارير العالمية لليونسكو

التقرير	ميزانية البرنامج (دولارات أمريكية)			المصروفات	الموظفون الدائمون	
	البرنامج العادي م/٥ المعتمدة	الموارد الخارجة عن الميزانية	المجموع		الموظفون المهنيون	موظفو الأعمال المكتبية
التقرير عن الاتصال والمعلومات في العالم ١٩٩٩–٢٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠	–	٢٢٠ ٠٠٠	١٩٩ ٤٠٠	١	١
التقرير عن الثقافة في العالم ١٩٩٨	١٤٥ ٠٠٠	٣٤٤ ٠٠٠	٤٨٩ ٠٠٠	٣٨٩ ٠٠٠	٢	٢
التقرير عن التربية في العالم ١٩٩٨	٦٥٠ ٠٠٠	–	٦٥٠ ٠٠٠	٣٠٤ ٢١٧	٢	١
التقرير عن العلوم في العالم ١٩٩٨	٢٠٥ ٨٠٠	–	٢٠٥ ٨٠٠	١٤٣ ٥٥٦	٢ (لبعض الوقت)	١ (لبعض الوقت)
التقرير عن العلوم الاجتماعية في العالم ١٩٩٩	٢٥٠ ٠٠٠	–	٢٥٠ ٠٠٠	٢١٩ ٢٥٧	٣ (لبعض الوقت)	٢ (لبعض الوقت)

الملحق الرابع (أ)
توزيع التقارير العالمية لليونسكو

النسخ المطبوعة							
التقرير	بالعربية	بالصينية	بالانجليزية	بالفرنسية	بالروسية	بالاسبانية	المجموع
التقرير عن الاتصال والمعلومات في العالم ١٩٩٩–٢٠٠٠	(ن م)	(ن م)	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	(ن م)	(ن م) (من المزمع إصدار الطبعة في ٢٠٠٠/٨/٣١)	٦ ٠٠٠
التقرير عن الثقافة في العالم ١٩٩٨	(ن م)	(ن م)	٣ ٥٠٠	٣ ٠٠٠	(ن م)	(ن م)	٦ ٥٠٠
التقرير عن التربية في العالم ١٩٩٨	١ ٠٠٠ (ن م)	٣ ٠٠٠ (ن م)	٥ ١٣٠	١ ٦٥٠	١ ٠٠٠ (ن م)	٤ ٠٠٠ (ن م)	١٥ ٧٨٠
التقرير عن العلوم في العالم ١٩٩٨	–	٢ ٠٠٠ (ن م)	٥ ٠٠٠ (ن م)	٣ ٥٠٠ (ن م)	–	٤ ٠٠٠ (ن م)	١٤ ٠٠٠
التقرير عن العلوم الاجتماعية في العالم ١٩٩٩	–	–	٥ ٠٠٠ (ن م)	–	–	–	٥ ٠٠٠

ملاحظة تفسيرية: ن م = النشر المشترك: يقرّر كل طرف من أطراف النشر المشترك عدد النسخ المطبوعة. ويقوم مكتب اليونسكو للنشر بشراء عدد معين من النسخ بغية توزيعها.

الملحق الرابع (ب)
توزيع التقارير العالمية لليونسكو

	المبيعات								السعر في مكتبة اليونسكو بالفرنكات الفرنسية	الكمية المسموح بنسخها	متاح على شبكة انترنيت
التقرير	بالعربية	بالصينية	بالانجليزية	بالفرنسية	بالروسية	بالاسبانية	المجموع				
التقرير عن الاتصال والمعلومات في العالم ١٩٩٩–٢٠٠٠	–	–	٣٠٠	٥٨	–	–	٣٥٨		٢٥٠		نعم
التقرير عن الثقافة في العالم ١٩٩٨	–	–	١ ٧١٨	٦٥٧	–	١٤٨	٢ ٥٢٣		٢٦٠		
التقرير عن التربية في العالم ١٩٩٨	٥	–	٢ ٠٦٥	٦٦٦	٢	٣٣١	٣ ٠٦٩		١٥٠		نعم [1] نعم [1]
التقرير عن العلوم في العالم ١٩٩٨	–	١ ٥٠٠	١ ٢٠٠	٣٠٠	–	٢ ٤٠٠	٥ ٤٠٠		٤٣٠	–	
التقرير عن العلوم الاجتماعية في العالم ١٩٩٩	–	–	٦٠٧	–	–	–	٦٠٧		٢٩٥	–	

(١) وضعت الطبعتان الإنجليزية والفرنسية للتقرير على شبكة انترنيت، وذلك بدءاً بالتقرير عن التربية في العالم.

الملحق الرابع (جـ)
توزيع التقارير العالمية لليونسكو

التوزيع المجاني							
التقرير	بالعربية	بالصينية	بالانجليزية	بالفرنسية	بالروسية	بالاسبانية	المجموع
التقرير عن الاتصال والمعلومات في العالم ١٩٩٩–٢٠٠٠	–	–	١ ٠٥٩	٤٢١	–	–	١ ٤٨٠
التقرير عن الثقافة في العالم ١٩٩٨	–	–	١ ٠٢١	٦٩٨	–	١٣٩	١ ٨٥٨
التقرير عن التربية في العالم ١٩٩٨	٧١٩ (١)	–	٢ ٣٩٢	٥٤١	٨٣٩	٦٦٠ (٢)	٥ ١٥١
التقرير عن العلوم في العالم ١٩٩٨	–	٥٠٠	١ ٦٠٥	٥٤٠	–	٤٦٣	٣ ١٠٨
التقرير عن العلوم الاجتماعية في العالم ١٩٩٩	–	–	٦٦٩	–	–	–	٦٦٩

ملاحظات تفسيرية: (١) يتضمن هذا العدد ٦٥٠ نسخة شحنتها دار الطباعة في بيروت مباشرة إلى المكاتب الميدانية لليونسكو في منطقة الدول العربية.

(٢) يتضمن هذا العدد ما يقدر بـ ٢٠٠–٢٢٠ نسخة أرسلتها دار الطباعة مباشرة إلى مكتب اليونسكو الإقليمي لأمريكا اللاتينية – والكاريبي (أورياك) بغية توزيعها على مؤتمر القمة للدول الأمريكية، أبريل/نيسان ١٩٩٨.